

رقم الصفحة

١٠٧٥	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٧٥ لسنة ١٩٦٢ بتفريح بعض الإعفاءات من الرسوم الجمركية والرسوم البلدية
١٠٧٥	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٧٧ لسنة ١٩٦٢
١٠٧٧	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٧٨ لسنة ١٩٦٢
١٠٧٧	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٧٩ لسنة ١٩٦٢
١٠٧٧	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٦٨٠ لسنة ١٩٦٢
١٠٧٧	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧١٩ لسنة ١٩٦٢ في شأن إعارة السيد/ السيد صلاح الدين راشد المدير العام بوزارة الأغذية للعمل بالمؤسسة المصرية العامة للثروة المائية
١٠٧٨	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٢٢ لسنة ١٩٦٢ بتعديل قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إنشاء وتنظيم مؤسسة عامة باسم لجنة القطن المصرية
١٠٧٨	قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٧٢٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنازل مجلس مدينة بنها عن قطعة أرض ملكه لوزارة الثقافة والإرشاد القومي لتقديم عليها قصراً للثقافة بمدينة بنها

ويجوز في حالة العود الحكم على الخالف بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر، فضلاً عن الفرامة.

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من أول يونيو سنة ١٩٦٢

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ ذي الحجة سنة ١٣٨١ (١٩٦٢) م

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٤١١ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٧ من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ الذي أصدر بشأن جنسية الجمهورية العربية المتحدة والمعدل بالقانون رقم ٢٨٢ لسنة ١٩٥٩ :

قرر :

مادة ١ - يؤذن للسيد/ نبilla ماخولي باباديغريو المقيم بمدينة بور سعيد بالتجنس بالجنسية اليونانية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨١ (١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

١١. قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٢

و شأن تحديد حد أدنى لأجر العمال بالمؤسسات الصناعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ باصدار قانون العمل ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن تحديد حد

أدنى لأجور العمال في الشركات التابعة للمؤسسات الصناعية ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يكون الحد الأدنى لما يتقاضاه العامل الذي تجاوز سنه عشرين سنة من أجر يومي شامل في المؤسسات الصناعية التي تسرى في شأنها أحكام المادتين ١ ، ٨ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ المشار إليه خمسة وعشرين قرشاً

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب صاحب العمل الذي يخالف أحكام المادة السابقة بغرامة لاتفل عن نصفين جنيهها ولا تجاوز ألف جنيه .